

على التقدير من بل معرفة التصور الساذج على ما يدل عليه عبارة الشارح حيث قال اشارة الى تعريف مطلق التصور ولم يقل هو تعريف لمطلق التصور ونحو ذلك فلا يتوهم انه كما يلزم على تقدير جعل هذا التعريف تعريفا للعلم توسيعا تعريفه بين قسميه كذلك يلزم ذلك اذا كان المقصود منه تعريف التصور المطلق دون التصور فقط (وبالجملة ان كلام القسمين يشتمل على التصور المطلق وينضم اليه في القسم الاول قيد فقط وفي الثاني قيد معينة الحكم فعرف التصور المطلق توسلا به الى معرفة التصور فقط وقسميه وعرف الحكم في الثاني لانه معتبر فيه وجودا وفي القسم الاول عدما والاعداد انما تعرف بملكاتها فانضح الفهمان بجزئيهما معان كلام الشارح مبنى على ان المعتبر في المقسم هو مطلق الشئ كما هو المشهور اوعلى انه قد يذكر في موارد القسمة جنس المقسم ويكون المقسم بالحقبة نوعه المأخوذ من حيث العموم والاطلاق على ما هو التحقيق *

تحقيق بديع وقدقيق بليغ نهجناه في شرح العقائد النسفية وابليته في حواشي شرح العضدية وغيرها والذي استبان منه ان العلم امر بسيط وحدها حقيقة محصلة ونور قدس يترتب عليه الانار وينبعث عنه انكشاف الاشياء ومن ضرورته حضورها عند المدرك اما بنفس هو يتها الخارجية او بصورتها المتحركة او المخترعة فان من المنصرح بالضرورة الفطرية استحالة ادراك النفس ما هو مخيب عنها وخارج عن سلطانها بل انما يتمكن من ادراك ما هو حاضر عندها وفي حريم ساحتها (وليس يمكن ان يكون هو النفوس الناطقة او الصور الحاصلة لتكثرها وتغاير حقايقها وقد تقرر في مقره ان اتحاد اللوازم يلزمه اتحاد الملزومات (بل هو شئ مشترك بين العقول وقائم بها عرض لها ان كمالات الممكن وحيشياته الوجودية وجهاته الفعلية عرضية له مفاضة من المبدأ الواحد الفيض اسوة فيضان سائر الصفات والاعراض (ولان صدق مفهوم الصورة والعلمية على الصورة الحاصلة عند العقل في قولنا صورة علمية اذهوفيه لا اذهوف في الخارج يدل على ان هذا الصدق بالعرض ضرورة ان الذات والذاتي لا يختلفان باختلاف المواطن وتباين الاماكن (ثم ان لها انتسابا الى ما هو علم حقيقة واشراقا من جهته على شاكلة ظهور النور المحس واشراقه من نحو شمس اسراج على سطوح المبصرات (وذلك العلم الحقيقي بديهي التصور وموجود في الخارج ومبدأ الانكشاف ومصدر الانار ولا يصح

ان يكون كسبا ومكتسبا ولا يقتسم تصديقا ولا تصورا ويستصح ان يعبر عنه بالفارسية بدانش وهو مراد الامام ابي المنصور الماتريدي رحمه الله حيث يقول صفة يتجلى بها المذكور ومراد غيره فيما يقول صفة توجب تمييز الابطاحل النقيض (وينبعث عنه للاشياء الحاضرة عند العقل ان تكون منكشفة بهله ومتمثلة منجلية لديه ومتميزة عنده (وهذه الحالة هي المعنى اللابق المناسب ان يعبر عنه بالحالة الادراكية وانها قائمة بالصورة الحاضرة عند المدرك وفعلية انكشافها وعلى شاكلة المعنى الاول في كونها من مقولة الكيف وقضية عدم الافتسام والكسب والاكتساب (بل الكسب والمكتسب والمقتسم للتصور الساذج والمتعلق للحكم من الصورة التاليفية والهيئة الارتباطية من المعاني المجتمعة انما هو الصورة الحاصلة عند العقل (وتلك للصورة التاليفية هي ما يتصور ان يقع قسما منها وقسما للتصور فقط وانما يطلق عليها اسم التصديق لتعلق الادعان الذي هو حقيقة التصديق به وان العلم الحقيقي كيفية ادراكية وعناية الهيئة وهوبة ربانية محضة (والتصديق كيفية ادعائية تالية لها ومفاضة من قلوبها في محالها (وكل منهما من الكيفيات النفسانية متباينتان نوعا وموجودتان في الخارج بالوجود الاصيل لا بتعمل الذهن وتخيل الوهم وتصور العقل ولا بوضهها اس ولا بعينها جنس ولا يحصلها اصل ولا يقومها فصل بخلاف الصورة الحاصلة وجملتها قسميها فانها موجودة في الذهن بالوجود الظلي متحصلة بتخيل الواحد وتعمل الزمان وتصور العاقل تابعة لمعلومها في قضية النظرية والاكتساب والبداية والاقسام اليهما والدخول في احدى المقولات (وان العلم يطلق على معان على الاشتراك او الحقيقة والمجاز والمتكفل ببيان ذلك العلوم العربية والفنون الادبية (وهي الصفة القائمة بالعقل والحالة الادراكية والصورة الحاصلة على ان يكون المراد مصدق عليه العلم بالمعنى الثاني على نهج قولك الحيوان الناطق في جواب الصادك (وربما يطلق على التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت (وذلك في الوارد من تكاليف الشرع في باب العقائد فاعرفه ولا تلتبس (وان التصديق على معنيين الحقيقة الادعائية وما هو متعلقها من الهيئة التاليفية (فان اختلج في وهمك وارقت ان العلم والتصديق باي معنى اعتبر ومن اي وجه اطلق يصح حمل اسم العلم والمصدق لما قام هو به فباعطيته من اطلاق اسم العلم على الحالة الادراكية القوية بالصورة مستوجب لصدق ان الصورة عالمة فحسم ذلك انك ان استاذنت

عرف الصناعة في ذلك فلاضنة عليك عنده فيه واما اللغة فلا تاذنك بهذا الاطلاق
(واذ ليس العلم بهذا المعنى ببداً للانكشاف لا يلزم ما هو بديهى الانتفاء ضرورى
البطلان) وهذا التحقيق وان قام حوله افهام جماعة من الفضلاء بين مقارب
ومبادئ غير انه لم ينفذ نظريتهم الى اعماق المسئلة ومحاق المبحث (والحق الهروى
رحمه الله وان فاز من بينهم بختياره السبق في هذا الميدان بيدانه وقع منه تقصير
في اصابة ما هو الحق مما خفى الله به من فضله ومنته ويسرى من الكشف عن ذات
حقيقته) واذا قد عرفت ذلك فاذا عن واعرف اذن ان مواقع الخلاف بيننا وبينه
ان المقسم عندنا والكاسب والمكتسب هو الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل
بالذات من حيث هو وبالعرض من حيث الحصول لالحالة الادراكية وانها فاقية
بالصورة لبالنفس وان حقيقة العلم الذى هو مبدا الانكشاف ونور قدسى غير
الحالة الادراكية) وان حقيقة التصديق كيفية ادعائية (وانها النوعان المتباينان
من الكيفيات النفسانية المتغايران بالذات لا التصور والتصديق اذ لا معنى لذلك
اصلاً) وان التصديق الذى هو قسم من العلم هو الصورة التاليفية لا الكيفية الادعائية من
غير شك وارتياب وتردد واضطراب (واذا تعلق بها التصور فلان التصديق التصور
عليها بالعرض والتصديق بالذات لا يلزم اتحادهما الا بالعرض (على ان السمتا
نعترف بصحة قولهم ان التصور يتعلق بكل شئ على الاطلاق ولا يتلوه نسبة
ذلك الى رؤساء الفن واثمة الحق) ولعل مرادهم من ذلك القول ان ليس للتصور
متعلق مخصوص على وتيرة التصديق بل يتعلق هو به وبغيره على خلاف شأن
التصديق فانه لا يتعلق الا بمضامين الجمل (وكيف يتخيل ذلك ويمكن النسبة اليهم
مع تصريحهم بامتناع فكنيه الواجب واعتقادهم به) بل البرهان قام على امتناع
تصور الواجب مطلقاً) ولا نصوب نفى التقاير الاعتبارى بين العلم الحضورى وبين
معلومه مطلقاً (والذى ذكره الشيخ في كتبه من ان كون البارى تعالى عاقلاً ومعقولا لا
يوجب اثنيين في الذات ولا اثنيين في الاعتبار فالذات واحد والاعتبار واحد لكن في العبارة
تقديم وتأخير للمعاني انتهى انما هو في علم الواجب خاصة وعلمه سبحانه غير زائد على
ذاته تعالى (كما ان قوله ان وجد اثر من ذاتي في ذاتي في ادراكى لذاتي كنت
ادركت ذاتي كما ادركت شيئاً اخر بان يوجد منه اثر في ذاتي لكن ليس لوجود
الاثر الذى ادركت منه ذاتي قائل في ادراكى لذاتي الاسباب وجودى لي واما اذا

كان وجودى لي لم احتاج في ادراكى لذاتي ان يوجد اثر اخر في سوى ذاتي انتهى (انما
هو استدلال منه واحتجاج على ان علم النفس بذاتها وبصداقتها الانضمامية حضورى
لا يحتاج فيه الى حصول صورة اخرى لما ان شرط انكشاف الشئ للمدرك هو حضوره
عنده وعدم غيبته عنه وليس يعنى به ان مبدا الانكشاف هو النفس او الصورة
الحاصلة من غير افتقار الى صفة العلم فان طباع الممكن عن ذلك بمعزل قد نزل في
البدياء ابعد منزل ودونك بهذا التحقيق لعلمك لا تجده من غير هذا التعليق
استدل المحقق الهروى رحمه الله على تباين التصور والتصديق نوعاً بان لكل
منهما لوازم مختلفة به فان التصديق له متعلق خاص لا يمكن ان يتعلق بغيره والتصور
ليس له متعلق كذلك ومن المعلوم ان اختلاف اللوازم يلزمه اختلاف الملزومات
كما ان اتحاد الملزوم يدل على اتحاد اللازم فالقول باتحادهما بحسب الذات وببغايرتها
بحسب المتعلق قول بالمتباينين فان اتحاد الملزوم ينافي اختلاف اللازم (اقول
تباين حقائق التصور والتصديق نوعاً وتغايرهما بالذات بديهى وضرورى اولى
واجلى من كل حلى لمن تغفل حقيقةهما حق التعقل بل ليس لهما اجتماع في شئ من
مراتب الاجناس (ولكن هذا الاستدلال محض سفسطة وصدر مثله عن مثله عجيب
جد ايديان لكل جواد كبرية ولكل صارم نبوة فان من زعم اتحادهما نوعاً كيف يسلم
انهما امران يتعلق احدهما بشئ مخصوص والاخر بكل شئ بل انما يزعم ان الامر
الذى نسبته العلم حقيقة واحدة لا تكثر فيها في حد ذاتها غير ان تلك الحقيقة الوجدانية
تتعلق بكل شئ فان تعلقت بالنسبة التجريبية مثلاً يسمى التصديق وان تعلقت
بغيرها يسمى التصور وهذا معنى قوله انها متحدان نوعاً وتغايران بحسب المتعلق
اعتباراً) والحق الحقيق بالقبول المنضود على معاهد التحقيق انه ان جعلناهما قسيتين
من العلم الحقيق الذى هو نور عقلى ومبداً الانكشاف فهو باعتبار تعلقه بالموضوع
والمحمول حال كون النسبة رابطة بينهما او بمضمون الجملة او بنفس النسبة على اراء
مختلفة شتى يكون علماً تصديقياً وباعتبار تعلقه بغيرها علماً تصورياً بمعنى انه انكشف
به التصور السازج او المصدق فليس يكون بينهما تقاير الا بحسب المتعلق وليس
يكون شئ منهما قسماً منه الا بالعرض (وان جعلناهما قسيتين من الصورة الحاصلة
او الشئ من حيث هو واخذنا التصور بمعنى الصورة الحاصلة من الشئ فقط على ما
هو الحق واعترف به المحقق وفحصناه بالمفردات والتصديق بمعنى الهممة التاليفية